

عمليات الإصلاح السياسي في الأنظمة السياسية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة



الأستاذ / سمير باهي

أستاذ بجامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر



ملخص:

تسلط هذه الدراسة الضوء على دراسة العوامل الداخلية والخارجية ودورها في توجيه عملية الإصلاح السياسي في الدولة، من خلال التركيز على أهمية البيئة الخارجية والمتعلقة بطبيعة النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة من حيث هيكلته وطبيعة التفاعلات فيه وتأثيرها على الدفع بعملية التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية للدول المغربية خصوصا في ظل الاهتمام الدولي على مسألة الديمقراطية والحكم الرشيد (الرشادة السياسية) من خلال الإصلاح السياسي وحتى الاقتصادي. حيث ازدادت أهمية الإصلاح السياسي الذي شهدت المنطقة المغربية منذ نهاية الثمانينات على إثر ارتباطه بما سماه صامويل هنتغتون بالموجة الثالثة للديمقراطية فاتخذت في معظمها قرارات سياسية تفتح المجال أمام التعددية السياسية الحزبية وإطلاق الحريات السياسية والمدنية من خلال سلسلة من الإصلاحات الدستورية والقانونية وإن تفاوتت عمليات الإصلاح من حالة إلى أخرى.

Abstract:

This study emphasis on the role of internal and external factors in guiding the political reform process in the state, by focusing on the importance of the external environment and the nature of the international regime after the Cold War in terms of its structure and nature that effects the democratic transformation of political systems in the Maghreb, especially after the international attention on the issue of democracy and good governance (political rationalization), through political and even economic reform. Since the end of the eighties the Maghreb region saw a growing importance of political reform, which after its association with what Samuel Huntington's described as third wave of democracy, those countries has taken political decisions to open the way for political and party pluralism, and the launch of

political and civil liberties through a series of constitutional and legal reforms, those reforms which varied from case to case.

مقدمة

يشير العديد من المحللين إلى أن عملية الإصلاح السياسي في الأنظمة السياسية للدول المغربية لم تكن قرارا داخليا محضا اتخذته الأطراف الرسمية الفاعلة في هذه الدول، وإنما قد جاءت كرد فعل للعديد من المحددات الإقليمية والدولية لعل أهمها نهاية الحرب الباردة التي دشنت بانتهاء الاتحاد السوفيتي الغطاء الشرعي للأيدولوجية الاشتراكية ونظام الحزب الواحد، هذا النهج الذي تبنته العديد من الدول العربية والمغربية خصوصا في فترة ما بعد الاستقلال. كما أدت الأحداث والتوترات التي شهدتها الساحة الاجتماعية في العديد من النظم المغربية والعربية والتي أدت في الكثير منها إلى إسقاط الأنظمة السياسية الحاكمة على غرار النظام التونسي، المصري، الليبي... وانطلاقا من هذه الافتراضات يحكم الكثير على عملية الإصلاح بالدول المغربية بالفشل والفراغ من المضمون ذلك أنها لم تأت بناءً على قناعة راسخة من طرف النخب الحاكمة واستجابة للطموحات الشعبية بضرورة الإصلاح وإنما جاءت مواكبة للتوجهات الدولية الداعية للإصلاح والتغيير في النظم السياسية خصوصا العربية منها نحو مزيد من الديمقراطية الأمر الذي يستدعي البحث وراء الخلفيات الدولية والإقليمية التي صاحبت عملية الإصلاح في فترة ما سمي "بالربيع العربي" والاحتجاجات الشعبية المتصاعدة.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الموضوع من الناحية النظرية والمنهجية التي تعني بالنظم السياسية إلى محاولة فحص الحالة الراهنة لحقل النظم السياسية العربية من خلال تحليل أبرز المتغيرات في دراسة هذه النظم من خلال دراسة الإصلاح السياسي والتطرق إلى مختلف المقاربات والمدخل النظرية المفسرة للموضوع.

هذا وتهدف الدراسة إلى محاولة إثراء هذا الميدان من التحليل من خلال تتبع ما ستؤول إليه الأحداث في الدول محل الدراسة والاستفادة منها في إيجاد نتائج ذات قابلية للتعميم في تحليل التحول الديمقراطي في النظم السياسية المغربية، والتي لطالما شكلت استثناءً مقارنة بباقي النظم السياسية في باقي دول العالم.

دراسة وتحليل التفاعل القائم بين الضغوط الخارجية والمتمثلة في مختلف المبادرات الدولية للإصلاح، والمحددات الداخلية لعملية التحول الديمقراطي (دور المعارضة، الاحتجاجات الشعبية..) في بلدان المغرب العربي.

دراسة وتحليل مسار التجربة المغربية الحالية في الإصلاح السياسي قصد تبيان المراحل والأشواط التي قطعتها هذه النظم في عملية التحول نحو الديمقراطية بالتركيز أساسا على الشعارات المعلنة وأهم المشاريع والقرارات المتخذة في هذا الإطار.

تتبع عمليات الإصلاح في الدول المغربية في ظل الضغوط الدولية المتزايدة في هذا الإطار ولا سيما بعد تبني الولايات المتحدة الأمريكية لعدد من المبادرات والمشاريع الإصلاحية، وأبرزها مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي ينادي به الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية الذي اعتبرته بعض الاتجاهات والدوائر الفكرية أنه ما هو إلا حلقة جديدة من

حلقات الهيمنة والتآمر على الوطن العربي، ولا يهدف إلا إلى تحقيق أجندة خفية Hidden Agenda، ومصالح خاصة بالدول الغربية.

الإشكالية:

تركز هذه الدراسة من الناحية النظرية على تحليل التفاعل الحاصل بين مختلف المتغيرات و العوامل المؤثرة على عملية الإصلاح السياسي بعد نهاية الحرب الباردة، وبالتالي تبيان أي المتغيرات الأكثر تأثيراً، أما من الناحية العملية فإن المتتبع لتطور الأنظمة السياسية المغربية سيلاحظ تعدد و تنوع مبادرات الإصلاح والتي ترفع شعار التحول نحو الديمقراطية، سواء من نخب النظام بحد ذاته أو من نخب المعارضة أو من أطراف دولية خارجية، وبالتالي يمكن إدراج الإشكالية التالية:

كيف أثرت نهاية الحرب الباردة على عمليات الإصلاح السياسي التي شهدتها الدول المغربية .؟

وتمت معالجة هذه الإشكالية وفقاً للخطة التالية:

أولاً: الإطار العام للإصلاح السياسي.

ثانياً: المحددات الداخلية والخارجية للإصلاح السياسي بعد نهاية الحرب الباردة

ثالثاً: خصائص وسمات الأنظمة السياسية المغربية.

رابعاً: مسار الإصلاحات السياسية في الدول المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة.

أولاً:

الإطار العام للإصلاح السياسي

1- تعريف الإصلاح السياسي:

الإصلاح لغة من فعل أصلح يصلح إصلاحاً، أي إزالة الفساد بين القوم، والتوفيق بينهم. وهو نقيض الفساد، فالإصلاح هو التغيير إلى استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة، والمقصود بالإصلاح من الناحية اللغوية، الانتقال أو التغيير من حال إلى حال أحسن، أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواه. وقد ورد لفظ الإصلاح في القرآن الكريم في أكثر من سورة مثل قوله تعالى: ((والله يعلم المصلح من المفسد)⁽¹⁾، وقوله تعالى مخاطباً فرعون: ((إن تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض، وما تريد أن تكون من المصلحين))⁽²⁾.

أما اصطلاحاً فيعرف قاموس "أكسفورد" الإصلاح وما يقابله باللغة الإنجليزية reform بأنه "تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقص، وخاصة في المؤسسات و الممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة".

هذا ويعرف قاموس "وبستر" للمصطلحات السياسية الإصلاح السياسي بأنه "تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد"⁽³⁾.

وعرف برنامج الأمم المتحدة لإدارة الحكم في الدول العربية الإصلاح السياسي بأنه "الركن المرسخ للحكم الصالح، ومن مظاهره سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة الإدارة والمحاسبة والمسائلة والرؤية الإستراتيجية، وهو تجديد للحياة السياسية، وتصحيح لمساراتها، ولصيغها الدستورية، والقانونية، بما يضمن توافقاً عاماً للدستور، وسيادة للقانون، وفصلاً للسلطات، وتحديدًا للعلاقات فيما بينها"⁽⁴⁾.

أما الموسوعة السياسية فقد عرفت الإصلاح بأنه "تعديل أو تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها، فهو ليس إلا تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام"⁽⁵⁾.

في سياق آخر يُعتبر الإصلاح السياسي بحسب الباحث محمد الشرعة على أنه "قدرة النظام السياسي على التكيف مع إيقاع التغيير الاجتماعي والإقليمي والدولي وتطوير الآليات السياسية للسلطة والمجتمع بالانتقال من حال إلى أخرى أفضل تحقيقاً للنقلة الحضارية والارتقاء إلى مستوى الأمم الفاعلة"⁽⁶⁾. وبناء عليه فالإصلاح السياسي هو عملية تكيفية يمارسها النظام السياسي وفقاً لتحويلات فرضتها البيئة الداخلية، الإقليمية والدولية.

كما عرفه "جوزيف شوميتز" بأنه "ذلك الترتيب المنظم الذي يهدف إلى الوصول إلى القرارات السياسية والذي يمكن للأفراد اكتساب السلطة الحصول على الأصوات عن طريق التنافس"⁽⁷⁾. حيث أن الإصلاح وفقاً لهذه الرؤية هو مجموعة من الترتيبات السياسية التي يلتزم بها صانعو القرار السياسي حتى تضمن للمواطنين التداول السلمي على السلطة عن طريق الانتخابات.

ما يمكننا استخلاصه من كل ما سبق أن الإصلاح السياسي يتميز بـ:

- إنه لا يعني التغيير الجذري وإنما يعني التعديل فقط مع الإبقاء على الأصل.
 - إنه يعني التغيير من وضع سيئ أو حسن إلى وضع أحسن.
 - إنه مفهوم متعدد الأبعاد أي أنه لا يخص فقط الجانب السياسي المتعلق بالانتخابات وتشكيل المؤسسات السياسية فقط وإنما يشمل حتى الجوانب الاقتصادية والقانونية لأنها تؤثر وتتأثر بالحياة السياسية.
- يتسم مفهوم الإصلاح السياسي بأسلوب تدريجي لمواجهة التحديات التي تواجه النظام السياسي فهو عملية مستمرة يلتزم صانعو القرار بها حتى يحقق نتائج المرجوة وأن أي اضطراب يصيب أي مرحلة من مراحلها ينعكس على العملية بأكملها.

2- مجالات الإصلاح السياسي

كما سبق وأشرنا فإن الإصلاح السياسي مفهوم متعدد الأبعاد إذ أنه يؤثر ويتأثر بمختلف نواحي الحياة في الدولة السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية منها، كما أنه وفي وقتنا الحالي شديد الارتباط بالديمقراطية كنهج لإدارة العملية السياسية، وحسب قرار صادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 2004 تحت رقم (A/RES/59/201) وافقت عليه 172 دولة وامتنعت 15 دولة عن التصويت عليه كمحاولة لحشد إجماع دولي حول الديمقراطية⁽⁸⁾، تم بموجبه تحديد سبع عناصر أساسية للحكم الديمقراطي والتي يجب على أي نظام سياسي تحقيقها وهي:

- فصل السلطات وتوازن القوى.
- استقلال القضاء.
- إقامة نظام تعددي للأحزاب والمنظمات السياسية.
- احترام سيادة القانون.

- احترام مبدأي المساواة والشفافية.

- تحقيق إعلام حر ومستقل وتعدد.

- احترام حقوق الإنسان والحقوق الأساسية: حرية التنظيم والتعبير، الحق في التصويت والترشح...⁽⁹⁾.

وبناء على هذه العناصر يمكن الحديث عن مجموعة من المجالات للإصلاح السياسي بالنسبة لأي نظام سياسي خصوصا بالنسبة لنموذج الحكم الديمقراطي الذي يروج ويؤكد عليه حاليا، ونذكر منها:

أ. الإصلاح الدستوري والقانوني:

حيث يعدّ أهم مجالات الإصلاح السياسي في هذا الإطار ذلك أن الدستور والقانون عماد الدولة والنظام السياسي فيها. فيعد الدستور ضامن للعلاقة بين الحكام والمحكومين، إضافة لتحديده لطبيعة العلاقة بين المؤسسات السياسية في الدولة والصلاحيات المنوطة بكل مؤسسة... والدستور باعتباره مجموعة من المواد القانونية التي تُحدد السمات العامة للحياة السياسية للدولة يجب أن يكون مواكبا ومستوعبا للتطورات التي تتعرض لها الدولة على العموم.

في هذا الإطار يجب التمييز بين مفهومي التعديل الدستوري والإصلاح الدستوري، حيث يعتبر التعديل الدستوري عملية إدخال تعديلات وتغييرات على مواد الدستور وذلك برغبة من السلطة السياسية في الدولة وتحديد الجهة المختصة بالتعديل وفقا لأحكام الدستور وذلك من خلال⁽¹⁰⁾:

- إضافة نص جديد أو أكثر إلى نصوص الدستور.

- حذف نص أو أكثر من نصوص الدستور

- استبدال نص أو أكثر من نصوص الدستور بنصوص جديدة تكون مغايرة للنصوص السابقة.

أما عن الإصلاح الدستوري والذي يعد مفهوما أشمل فيعرف بأنه عملية إعادة صياغة وتعديل الدستور من أجل جعله مرجعية دستورية حقيقية وذلك ليكون مواكبا للتحويلات التي تشهدها المجتمعات قصد جعله أكثر ملائمة وفقا لمتطلبات التطور الديمقراطي وتكريس مبدأ سيادة القانون، فمن حيث الوسيلة يتخذ الإصلاح الدستوري من التعديل أدواته في ذلك أما من حيث الغاية فيهدف الإصلاح الدستوري إلى البحث عن مكان الخلل في الدستور والتي لا تواكب التطورات التي تمر بها الدولة من أجل تغييرها وعلى العموم فإن الإصلاح الدستوري يستهدف ما يلي:

أ. الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية بشكل واضح.

ب. إقامة انتخابات دورية شفافة تضمن الممارسة الديمقراطية، وعدم احتكار السلطة لأي طرف على حساب طرف

آخر، وتضع سقفا زمنيا لتولى الحكم.

ج. إلغاء مبدأ الحبس أو الاعتقال بسبب الرأي، وإطلاق سراح سجناء الرأي.

د. الحق في مساءلة المسؤولين عن طريق المؤسسات على ضوء القوانين المعمول بها⁽¹¹⁾.

ب. إصلاح المؤسسات السياسية:

تشكل كل النظم السياسية على اختلافها من مجموعة من المؤسسات السياسية الرسمية منها: المؤسسة التنفيذية، التشريعية والقضائية، وغير الرسمية منها - وإن تفاوتت من حيث درجة المؤسسة - متمثلة في الأحزاب السياسية، جماعات

الضغط، وسائل الإعلام...، وقد حاول الباحث الأمريكي صامويل هنتغتون في كتابه "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة" دراسة موضوع المؤسسات السياسية وأهميتها بالنسبة للنظام السياسي، حيث أكد على ضرورة إصلاح المؤسسات السياسية ذاتيا أو من قبل النظام ككل من أجل تكيفها مع المستجدات والتحديات الجديدة ومن أجل تعزيز مستوى المؤسسة فيها. وإضافة لطرح هنتغتون يعد محاربة الفساد السياسي والإداري أهم وسيلة لإصلاح المؤسسات السياسية المتاحة أمام النظام السياسي في وقتنا الحالي خصوصا في ظل التأكيد على رشادة الحكم، وذلك من خلال تفعيل دور المؤسسات والقنوات الرقابية كوسائل الإعلام وذلك في إطار تكريس الشفافية والمسؤولية التي تعد أهم دعائم الحكم الرشيد والديمقراطية. ويرتبط النظام الديمقراطي بوجود مؤسسات قوية، تتمثل في السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية والقضائية، فضلا عن الصحافة والإعلام ثم مؤسسات المجتمع المدني، فلا بد من إعادة تنظيم عمل هذه المؤسسات لضمان أدائها الفعال، فضلا عن أهمية اختيار القيادات المناسبة، وتحديد الإطار الزمني لعملها.

ج. فتح المجال أمام الحريات السياسية:

يعد موضوع إطلاق الحريات السياسية والمدنية أهم دعائم الحكم الديمقراطي والتي يجب على النظام السياسي اعتمادها كآلية من آليات الإصلاح السياسي من خلال وضع التشريعات القانونية المناسبة لذلك، وتعلق الحريات الواجب احترامها بمختلف الحقوق السياسية والمدنية وحتى الاقتصادية والتي هي في الأساس مستمدة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كحرية التعبير والتظاهر، الحق في المشاركة في الشأن العام، الحق في الترشح والتصويت... ويتضمن إطلاق الحريات ما يلي:

- إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون، بما يضمن لجميع التيارات الفكرية والأطياف السياسية التنافس الديمقراطي.
- تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من تدخل النظام السياسي الحاكم في العمل الصحفي وشفافية الحصول على المعلومات.
- حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني⁽¹²⁾.

ثانيا:

المحددات الداخلية والخارجية للإصلاح السياسي بعد نهاية الحرب الباردة

ليست المحددات الداخلية المؤثر الوحيد على عملية الإصلاح السياسي في الدولة، فالعكس من ذلك يمكن أن تلعب المحددات والمؤثرات الدولية والإقليمية دورا هاما في هذا الإطار خصوصا إذا ما تعلق الأمر بالدول الصغرى في النظام الدولي التي تبدو أكثر تأثرا بالبيئة الدولية أكثر من كونها مؤثرا فيها. وفي هذا الإطار يؤكد محمد عابد الجابري على أهمية العوامل الدولية بقوله: "إن نقطة الحرج في عملية التحول المعاصرة أهما تتم بسرعة كبيرة جدا... ودوافع الانتقال ليست نابعة من خوف المجتمع بفعل تطور داخلي، كما حدث في أوروبا الحديثة، بل انه انتقال أو تحول يتم تحت ضغط حضارة عالمية اكتسحت العالم بمنجزاتها وفرضت نفسها كحضارة للعالم ككل"⁽¹³⁾، وعليه يمكن تحديد أهم المحددات المتعلقة بالبيئة الدولية والمؤثرة في عملية الإصلاح السياسي بالدولة على النحو التالي:

1- هيكل النظام الدولي:

يقصد بهيكل النظام الدولي "توزيع القدرات فيه وترتيب الوحدات المكونة له بالنسبة لبعضها البعض"⁽¹⁴⁾. حيث إن أي تغيير في إحدى الوحدات المكونة للنظام الدولي يتأسس عليه تغيير في الهيكل العام له، فضلا على أن تغيير نمط القوة بين الأعضاء يُغير نمط المشاركة في صناعة القرار الدولي واقتسام سلطاته واختصاصاته بين الأعضاء والتنظيمات والآليات المنوط بها مسؤولية ذلك. يؤثر على الدول المشكلة لهذا النظام بغض النظر عن كونها دولا كبرى أو صغرى وقد يصل هذا التأثير حتى على السياسات الداخلية لهذه الدول، وقد كان لسقوط الاتحاد السوفيتي القوة العظمى المنافسة في النظام الدولي للولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب الباردة دور كبير في بروز الدول الغربية بزعامة أمريكا كقطب مسيطر على النظام الدولي بما تتميز به من تقدم في مجالات عديدة اقتصادية ومالية وتكنولوجية. وهذا ما يؤكد "شرلز كروثامر" (C. Krauthammer) الذي يرى "أن عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالما متعدد الأقطاب بل عالم القطب الواحد فإن مركز القوة العالمية هي القوة العظمى التي لا تواجه أي تحدي وهي الولايات المتحدة الأمريكية التي يؤيدها الحلفاء الغربيون... وأن دور القوى الغربية بما في ذلك القوى الاقتصادية لا يتعدى قيامها بتنفيذ التوجيهات الأمريكية"⁽¹⁵⁾.

وقد برزت على مستوى النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي العديد من القضايا، ومن أهمها قضية حقوق الإنسان، والمحافظة على البيئة، حيث أصبحت هذه القضايا تستحوذ على اهتمام دولي غير مسبوق عقب انتهاء الحرب الباردة، حيث جاء مؤتمر فيينا الذي انعقد سنة 1993 لحقوق الإنسان، بدعوة من الأمم المتحدة مؤكدا على الطابع العالمي لتلك القضايا، الأمر الذي أصبح يفرض تحديا كبيرا على الأنظمة السياسية خصوصا في الدول النامية التي أصبحت مطالبة بتحقيق مزيد من الانفتاح والديمقراطية من خلال إجراء حزمة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية⁽¹⁶⁾.

2- دور القوى الفاعلة في المجتمع الدولي:

إلى جانب دور الولايات المتحدة الأمريكية في المجتمع الدولي وما يفرضه من تحديات على الدول وأنظمتها السياسية، شهد النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة بروز فواعل دولية جديدة أصبحت في بعض الأحيان تنافس الدور الأمريكي على غرار الاتحاد الأوروبي وتركيا وروسيا... فبالنسبة للاتحاد الأوروبي مثلا أصبح يطمح لتحقيق دور منافس في السياسة الدولية خصوصا بعد التأكيد على توحيد السياسة الخارجية الأوروبية بعد التوقيع على معاهدي ماستريخت ولشبونة، وذلك من خلال طرحه للعديد من المشاريع كمشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية وسياسة الحوار الأوروبية... بحيث يفرض من خلالها جملة من الشروط السياسية والاقتصادية على الدول المتوسطية من أجل المبادرة بالإصلاح في جميع المجالات.

3- دور المؤسسات الدولية والمشروطة السياسية:

تلعب المؤسسات الدولية على غرار الأمم المتحدة، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية... دورا هاما في دعم الإصلاح في العديد من الدول وذلك من خلال "المشروطة السياسية"، حيث تفرض هذه المؤسسات مجموعة من الشروط السياسية والاقتصادية على الدول مقابل توفير القروض والإعانات والتبادلات التجارية، ويؤكد المنظمات الدولية على اعتبار الديمقراطية القاعدة الأساسية للإصلاح السياسي من خلال التأكيد على ضرورة مكافحة الفساد بمختلف أنواعه في الدولة، وتحقيق الشفافية والانتخابات وتفعيل المشاركة السياسية واحترام حقوق الإنسان... وقد كان البنك الدولي من بين

المؤسسات الدولية المبادرة لفرض شروط تتعلق باحترام حقوق الإنسان وضمان حد أدنى من الحكم الرشيد... هذا مقابل القروض التي يقدمها للدول النامية على وجه الخصوص، وقد امتدت هذه الشروط لتصبح أساس معاملات كل من صندوق النقد الدولي وباقي المؤسسات وحتى الأطراف الدولية كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي⁽¹⁷⁾.

4- ظاهرة كرات الثلج والانتشار:

تمثل التأثيرات الإقليمية أحد دوافع الإصلاح في العديد من الدول، حيث يرى هنتغتون في هذا السياق أن التحول الديمقراطي الناجح في دولة معينة يشجع على التحول في دول أخرى في إطار ما سماها بظاهرة كرات الثلج أو ظاهرة الدومينو، حيث أن الدول التي تواجه مشكلات متشابهة تعتبر التحول نحو الديمقراطية حلا لهذه المشكلات وتصبح كل دولة تحولت بنجاح للديمقراطية مثالا يحتذى به لمثيلاتها⁽¹⁸⁾.

5- العولمة السياسية:

حيث فرضت العولمة السياسية ضغوطا على الأنظمة السياسية من أجل تبني سياسات الإصلاح والانفتاح السياسي خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وظهور مفهوم التدخل الإنساني من أجل حماية حقوق الإنسان والديمقراطية والتي تُرجمت في التدخلات العسكرية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لبعض الدول الإسلامية كونها أضحت تمثل أحد أهم مصادر الإرهاب — بحسب الولايات المتحدة — من خلال الإطاحة بنظام طالبان في أكتوبر 2001، الإطاحة بنظام صدام حسين سنة 2003، والتدخل العسكري في ليبيا من أجل الإطاحة بنظام القذافي سنة 2011.

ثالثا:

خصائص وسمات الأنظمة السياسية المغربية:

على اختلاف الأنظمة السياسية المغربية وفقا للعديد من المؤشرات الدستورية والمؤسسية، إلا أنها تشترك في العديد من الخصائص التاريخية والاقتصادية والسياسية:

● الخلفية الاستعمارية للدول المغربية:

مع تفكك الدولة العثمانية أصبحت المنطقة العربية محط تنافس بين القوى الأوروبية آنذاك خصوصا بين فرنسا وبريطانيا، فعلى إثر معاهدة "سايكس بيكو" اتفقت القوى الأوروبية على تقاسم ما سمي آنذاك بتركة الدولة العثمانية (الدول العربية) فيما بينها وعلى إثرها وقعت البلدان العربية تحت طائلة الاستعمار في شكله المباشر (الاحتلال) وغير المباشر (الوصاية والانتداب) وبالنسبة للدول المغربية فقد تعرضت أربع دول منها للاحتلال الفرنسي المباشر وهي الجزائر، تونس والمغرب وموريتانيا، كما وقعت ليبيا تحت الاحتلال الإيطالي. ورغم كون معظم الدول العربية قد نالت استقلالها حاليا إثر جهود حركات التحرر ونضال شعوبها، إلا أن آثار الاستعمار قد ألفت بظلالها على تشكيل الدولة العربية الحديثة وذلك من خلال بروز إشكالية الحدود والتي سببت العديد من النزاعات الحدودية.

* تباين أنظمة الحكم:

حيث تنقسم الأنظمة السياسية الحاكمة في الدول المغربية إلى نوعين أساسيين:

1- النظم الملكية:

والتي تتحدد أساسا في النظام الملكي المغربي حيث يعد من بين النظم الملكية في المنطقة العربية إلى جانب سبع ملكيات في كل من الأردن، السعودية، الإمارات، عمان، البحرين، الكويت وقطر، وأهم ما يميّزها أن السلطة تتركز بيد فرد، وهو الملك الذي يتولى الملك عن طريق الوراثة ولفترة غير محدودة، وذلك يعود إلى انتماءه إلى عائلة تعطيه هذا الشرف، ويعتبر هذا النوع من الأنظمة أقدمها، فشاع ظهورها قبل الثورة الفرنسية ولكن مع بداية ظهور المبادئ الديمقراطية بدأت هذه الأشكال بالتراجع، واليوم لها دستور وليس نظام حكم مطلق في إطار الملكية الدستورية⁽¹⁹⁾، والملكية في المغرب مقترنة بالأسرة العلوية التي حكمت المغرب منذ عهد الدولة الإدريسية وهي وراثة تنتقل من الأب إلى الابن مقتصرة بذلك على الذكور حيث ومنذ عهد الملك محمد الخامس استقرت وراثة العرش على الابن البكر كوريث أو ولي للعهد مثلما هو سار حاليا بتولي الملك محمد السادس للحكم منذ 1999 و ابنه الحسن المولود سنة 2003 كولي للعهد⁽²⁰⁾.

2- الأنظمة الجمهورية:

وهي النظم التي يأتي فيه رئيس الدولة عن طريق الانتخاب من قبل الشعب سواء بطريقة مباشرة أو عن طريق المجلس النيابي أو مزجا من الوضعين، بالطريقة التي ينص عليها الدستور، وتعد معظم الدول المغاربية حاليا نظاما جمهوية على غرار تونس، ليبيا والجزائر، البعض منها اتبعت الخيار الجمهوري منذ تأسيس الدولة في فترة ما بعد الاستقلال مثل الجمهورية الجزائرية والبعض الآخر اتبع الخيار الجمهوري بعد تخليه بعد الاستقلال عن النظام الملكي كتونس وليبيا*.

* غياب التداول على السلطة:

حيث تتميز أغلبية الأنظمة السياسية العربية عموما والمغاربية خصوصا باحتكار السلطة من قبل أشخاص أو فئات معينة لازمت أعلى الهرم السلطوي منذ فترات طويلة، والحديث هنا لا يقتصر فقط على الأنظمة الملكية التي يتم تولي السلطة فيها بالوراثة ولمدى الحياة، وإنما حتى الأنظمة الجمهورية التي تشترط في تولي السلطة الحصول على أصوات الناخبين من خلال الانتخاب وتحدد في الكثير منها عهديات معينة لشغل منصب رئيس الجمهورية، إلا أن الواقع السياسي للعديد من الأنظمة العربية والمغاربية أثبت بقاء العديد من الحكام لفترات طويلة في الحكم وصلت في بعض النماذج إلى ما يتجاوز الثلاثين سنة. على النحو الموضح في الجدول التالي:

الدولة	الحكام	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	السادس	السابع	الرئيس الحالي منذ
الجزائر	1	2	13	12	1	2	17	1999	
تونس	30	23	4	03				2014	
المغرب	34	38						1999	
ليبيا	18	41						

الجدول رقم (01): مدة الحاكم في السلطة في النظم المغاربية (1950-2011) بتصرف الباحث

المصدر: صلاح سالم زرنوقة، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية. 2012. ص: 243-244.

الملاحظ من خلال الجدول أن العديد من الحكام في الدول المغاربية قد لازموا السلطة لفترات طويلة ففي الجزائر يعد الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة صاحب أطول فترة رئاسة منذ 1999. وفي تونس كانت أطول فترة حكم للرئيس الأسبق بورقيبة ب 30 سنة ثم بن علي ب 23 سنة، أما ليبيا فمثلت فترة حكم العقيد القذافي أطول الفترات في هذا الإطار ب 41 سنة، والمغرب وبمحكم النظام الملكي المتبع في البلاد والذي يربط مدة الحكم بعمر الملك فإن أطول فترة حكم كانت للملك الحسن الثاني ب 38 سنة.

وعليه يمكن القول أن مبدأ التداول على السلطة قد نص عليه في الدساتير المغاربية، إلا أنها في الواقع أثبتت أنه لا فرق بين الأنظمة الملكية أو الجمهورية فيما يتعلق ببقاء الحاكم في السلطة، ويقول الدكتور يحيى الجمل في هذا الإطار: "يبدو أن الفارق الوحيد بين الملكيات والجمهوريات في الأقطار العربية هو أن احتمالات وراثته المنصب في الملكيات موجودة ذلك على حين أن هذا الاحتمال غير موجود بالنسبة للجمهوريات وما عدا ذلك فإن رئاسة الدولة في الأغلب الأعم تكون مدى الحياة ولا يغيرها إلا الموت أو الانقلاب"⁽²¹⁾.

ففي تونس مثلاً نص الدستور التونسي لسنة 1956 (خلال عهد زين العابدين بن علي) في المادة 39 على أن رئيس الجمهورية ينتخب لمدة خمس سنوات انتخاباً عاماً حراً ومباشراً مع جواز إعادة ترشحه لمرتين متتاليتين إلا أن الرئيس زين العابدين بن علي، ومعمار القذافي في ليبيا قد لازموا السلطة منذ توليهم للحكم و لم يتخلوا عنها إلا بعد قيام الاحتجاجات الشعبية سنة 2011 بعد أكثر من ثلاثين سنة من الحكم. وإضافة لذلك فكثيراً ما تم تعديل الدساتير لتتوافق مع رغبة الحاكم في البقاء في السلطة كسبيل قانوني لإكسابه شرعية البقاء في الحكم مثلما ما تم في تونس سنة 2002 والجزائر سنة 2008 و"من ثم تعد مدة الحاكم في السلطة مؤشراً خادعاً فقصرها في بلداننا العربية هو دليل على عدم الاستقرار لا تعبير عن أي معطى ديمقراطي، وطولها دليل على الجمود السياسي"⁽²²⁾.

* تضيق الخناق على قوى المعارضة:

فمسألة احتكار السلطة في الأنظمة المغاربية تقابلها عملية تضيق النطاق على عمل الأحزاب السياسية حيث أصبحت الأحزاب السياسية في الدول العربية والمغاربية وسيلة لاكتساب الشرعية من خلال فتح المجال أمام التعددية وذلك مقابل إنشاء أحزاب سياسية موالية وتهميش أحزاب المعارضة، فكثيراً ما شجعت السلطات السياسية في كل من المغرب والجزائر قيام أحزاب سياسية متعددة أدت في حد ذاتها إلى تفكك أحزاب أخرى مثلما هو الحال مع حزب جبهة التحرير الوطني في الجزائر التي أشرفت على عملية إنشاء العديد من الأحزاب السياسية في عهد التعددية مع ضمان تأييدها للسلطة الحاكمة⁽²³⁾، ومنه يصبح الحزب السياسي هنا مؤسسة للحكم أكثر منه مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني⁽²⁴⁾، و مقابل تراجع دور الأحزاب السياسية في الأنظمة المغاربية شهد المجتمع المدني فيها نموا ملحوظا من حيث تعدد فواعله وقوة تأثيره خصوصا في ظل العولمة السياسية وثورة المعلومات والاتصالات، حيث ظهرت العديد من التنظيمات السياسية والاجتماعية في الفئات الشبابية منذ إقرار التعددية في العديد من الأنظمة المغاربية نهاية الثمانينات، ويعود ذلك لعدة أسباب منها⁽²⁵⁾:

- زيادة معدل ومستوى التعليم.
- زيادة حجم الطبقة الوسطى في المجتمعات العربية خصوصا خلال ما يسمى بمرحلة الطفرة النفطية.

- وجود هامش معتبر من الحرية لدى العديد من المنظمات السياسية والاجتماعية بدرجات متفاوتة.
- تزايد الحاجات والمطالب الاجتماعية والاقتصادية والأهم من ذلك السياسية لدى المواطن العربي الأمر الذي استدعي إنشاء وتفعيل ممثليه في هذا الإطار.

وتتنوع مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية والمغربية بين الأحزاب السياسية، النقابات المهنية، الجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان... ولعل السمة المشتركة بينها هو الدور المهم الذي تلعبه في إطار عملية التحول الديمقراطي و إن كانت تعاني من العديد من المشاكل المتعلقة بطبيعة المؤسسات في حد ذاتها وتعامل الأنظمة الحاكمة معها⁽²⁶⁾. إلا أن هذا لا يقلل من أهمية هذه المنظمات في لعب دور الوسيط بين المواطن العربي والنظام السياسي طبعاً إلى جانب الدور الأهم لتنظيمات المعارضة من أحزاب ونقابات كهيكل رقابية على عمل النظم السياسية خصوصاً في المرحلة الحالية و التي تمارس نشاطها من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، ولا يمكن في هذا الإطار تجاهل الدور الذي لعبته مؤسسات مثل الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات العمالية في تأطير الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية منذ 2011 والتي أدت في البعض منها إلى إسقاط أنظمتها مثل تونس وليبيا، أو بدفع النظام نحو مزيد من الانفتاح وإقرار حقوق التعددية والمشاركة وتفعيل دور المعارضة مثال الحالة الجزائرية والمغربية.

رابعاً:

مسار الإصلاحات السياسية في الدول المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة

بالنسبة للدول المغربية مثل سقوط الاتحاد السوفياتي في مضمونه سقوطاً للأيدولوجية الاشتراكية، مقابل صعود الأيدولوجية الليبرالية الغربية، هذا إضافة للضغوط والمشاكل الداخلية خصوصاً الاقتصادية منها والتي عانت منها دول المنطقة في هذه الفترة، كل هذه الظروف فرضت عليها ضرورة الانضمام لما سماه "صامويل هنتنغتون" بالموجة الثالثة للديمقراطية والشروع في إجراء تعديلات دستورية وقانونية في أداء مؤسساتها السياسية. وقد أثر التغيير في النظام الدولي على الدول العربية والمغربية من خلال (حيث):

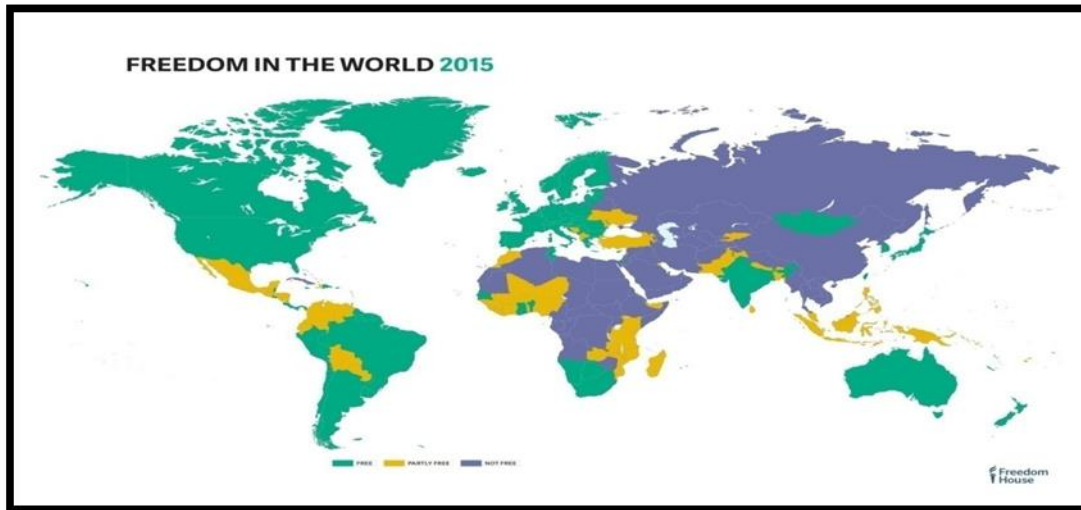
أولاً: أصبحت قضية حقوق الإنسان والديمقراطية قضية عالمية يتم التعامل مع دول العالم الثالث والعالم العربي وتقييمها بناء عليها وتصنف في إطارها إلى دول ديمقراطية أو غير ديمقراطية، ويمكن الإشارة هنا التقرير السنوي الذي تعده مؤسسة بيت الحرية Freedom House التي صنفت في آخر تقرير لها لسنة 2015 الدول المغربية في معظمها بأنها دول غير ديمقراطية. هذا المؤشر الذي يتم قياسه بناء على إحصائيات متعلقة بالحقوق السياسية والحريات المدنية المتاحة أمام مواطني الدول المعنية، حيث تمنح كل دولة قيم من 1 إلى 7 حيث تمثل القيمة 1 الأكثر حرية والقيمة 7 الأقل حرية⁽²⁷⁾. كما هو مبين في الجدول التالي:

الدولة	مؤشر الحقوق السياسية	مؤشر الحريات المدنية	المؤشر العام للحرية
الجزائر	6	5	5.5
تونس	1	3	2
المغرب	5	4	4.5
ليبيا	6	6	6
موريتانيا	6	5	5.5

جدول رقم (02): مؤشرات الحرية في الدول المغاربية

المصدر: Freedom house ; freedom in the world 2015. pp. 21-26.

من خلال الجدول وبناء على التقرير صنفت كل من الجزائر وموريتانيا وليبيا بكونها دولا غير حرة (not free)، وصنفت المغرب بكونه دولة شبه حرة (partially free)، ومثلت تونس حاليا الدولة الوحيدة الحرة (free). وهو مبين بشكل أوضح في الخريطة التالية:



خريطة رقم (01): الحرية في العالم 2015

المصدر: Freedom house ; freedom in the world 2015

ثانيا: على أثر الاهتمام الدولي بمسألة حقوق الإنسان برز للعلن مبدأ جديد أصبح يحكم العلاقات الدولية و هو مبدأ التدخل الدولي والتدخل الإنساني الذي يناقض مبدأ السيادة الثلاثية الأبعاد التي أكدت عليها معاهدة وستفاليا، وأصبحت في هذا الإطار الدول العربية بما فيها المغاربية محط اتهام دولي بانتهاك حقوق الإنسان وعدم إحلال الديمقراطية. وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية السباقة لتطبيق هذا المبدأ من خلال استخدام كل الوسائل ابتداء من القوة العسكرية المباشرة مثلما حصل في كل من الصومال وأفغانستان والعراق، إلى جانب دور منظمة الأمم المتحدة في إطار الشرعية الدولية. والأكثر من ذلك أصبحت المعونات والمساعدات الإنسانية التي لطالما مثلت أحد آليات التعاون في العلاقات الدولية، أحد الآليات المستخدمة في التدخل من خلال ربطها بشروط اقتصاد السوق والنموذج السياسي الليبرالي في إطار نشر الديمقراطية الغربية. ونشير هنا إلى المساعدات المالية والفنية التي قدمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك

الدولي ومنظمة التجارة العالمية للدول النامية بما فيها الدول المغربية والتي يتم ربطها بمدى التناسق والانسجام مع مبادئ الديمقراطية والحكم الراشد النابعان من الفكر الليبرالي، وذلك عن طريق تمويل عمليات الإصلاح وتقديم المشورة في تعميق مسارات الإصلاحات، حيث ازداد الاهتمام بالإصلاحات السياسية وتحديدا تعميق مسارات التحول الديمقراطي في أجندة المنظمات والهيئات الدولية الفاعلة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي وما صاحبها من موجة الإصلاحات التي تبنتها الدول التي كانت تسير في فلك الدول الاشتراكية.

وقد بادرت السلطات الرسمية في الدول المغربية — مقابل هذه الضغوط والتحديات الدولية — بمجموعة من الإصلاحات السياسية اتخذتها في طريق الإصلاح والتحول نحو الديمقراطية. ومن بين أهم الإصلاحات التي شهدتها هذه الدول جملة من التعديلات الدستورية، ففي المغرب، شهد الدستور المغربي مراجعتين دستوريتين خلال سنة 1992 وسنة 1996. وأهم ما ميزها محاولة المؤسسة الملكية الانفتاح على المعارضة ومنحها إمكانية المشاركة في الحكومة والتي تعززت في دستور 1996 بتشكيل حكومة التناوب⁽²⁸⁾. هذا إلى جانب التعديل الدستوري لسنة 2011 على أثر موجة الاحتجاجات الشعبية في المغرب المطالبة بالإصلاح الذي ارتكز على النقاط السبع للإصلاح التي وعد بها الملك محمد السادس في مارس 2011 والتي تتمثل في⁽²⁹⁾:

- تكريس الطابع التعددي للهوية المغربية مع احترام الأمازيغية كأحد أبعاد المجتمع المغربي.
 - تعزيز دولة القانون وفتح المجال أمام الحريات واحترام حقوق الإنسان.
 - تعزيز استقلال القضاء وتوسيع صلاحيات المجلس الدستوري.
 - تكريس الفصل والتوازن بين السلطات من خلال توسيع صلاحيات البرلمان.
 - تعزيز دور الأحزاب السياسية.
 - تكريس مبدأ المحاسبة أثناء الحكم والتسيير.
 - التكريس الدستوري للسلطات المسؤولة عن حماية حقوق الإنسان والحريات والحكم الراشد
- وقد أعدت لجنة خاصة شكلها الملك مشروع الدستور وفقا للتوصيات المذكورة، ووضع الدستور الجديد للاستفتاء الشعبي وتمت الموافقة عليه بنسبة 98.5 بالمائة⁽³⁰⁾، الأمر الذي اعتبره كثيرون انتصارا لمشروع المؤسسة الملكية للسيطرة على الأوضاع خصوصا بالمقارنة مع باقي الدول المغربية والعربية.
- وفي الجزائر،** فإلى جانب مشروع الإصلاح السياسي الذي انطلق بالاستفتاء على دستور 1989 رافق ذلك مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها النظام السياسي منذ بداية الثمانينات مع بداية التوجه نحو إعادة هيكلة بعض المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العمومي. ولعل أهم ما ميز النظام السياسي في هذه المرحلة فضلا عن الصراع الذي وقع بين المجموعات المتنافسة على السلطة المنضوية تحت جناح جبهة حرب التحرير. وإلى جانب دستور 1986 شهدت الجزائر تعديلا دستوريا جديدا في شكل دستور جديد لسنة 1996 الذي أدخل تغييرات هيكلية على النظام الجزائري على غرار ثنائية المجلس في البرلمان. وقد شهد دستور 1996 تعديلات جديدة خلال سنوات 2002 و2008 مست المادة 77 المتعلقة بفتح العهود الرئاسية. وقد تأثرت الجزائر بدورها بموجة الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية سنة 2011

حيث بادر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى اقتراح إصلاحات سياسية في خطابه في 15 أبريل 2011 أين أعلن عن مجموعة من الإصلاحات وقد جاء في الخطاب: "... بعد استعادة السلم والأمن وإطلاق برامج تنمية طموحة، وبعد رفع حالة الطوارئ، قررت استكمال المسعى هذا ببرامج إصلاحات سياسية الغاية منه تعميق المسار الديمقراطي، وتمكين المواطنين من مساهمة أوسع في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها مستقبلهم ومستقبل أبنائهم"⁽³¹⁾ كما سبق الإعلان عن الإصلاحات الإقرار بضرورة إلغاء قانون الطوارئ وتعويضه بقانون لمكافحة الإرهاب. وقد مست الإصلاحات أساساً خمس قوانين عضوية أساسية هي: قانون الإعلام، قانون الانتخابات وحالات التنافي مع العهدة البرلمانية، الأحزاب السياسية، وتوسيع تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، فضلاً عن القانون المتعلق بالجمعيات. وقد أصدرت رئاسة الجمهورية بياناً أفادت فيه بأنه تم إصدار هذه القوانين بناء على المادة 126 من الدستور. وأضاف أنه طبقاً للمادة 165 الفقرة الثانية من الدستور وبموجب الصلاحيات التي يخولها له الدستور كان الرئيس الجزائري قد عرض مسبقاً هذه النصوص على المجلس الدستوري للنظر في دستورتها. وأخيراً تمت المصادقة على هذه القوانين من طرف غرفتي البرلمان (المجلس الشعبي الجزائري ومجلس الأمة). وإلى جانب ذلك طرح مؤخراً مشروع تعديل جديد للدستور الذي تمت المصادقة من قبل البرلمان بمجلسيه يوم الأحد 7 فيفري 2016 بالأغلبية حيث صوت 499 لصالح التعديل بينما رفض اثنان وامتنع 16 آخرون عن التصويت.

أما تونس فقد تولى الرئيس زين العابدين بن علي الحكم بعد أن تمكن من إزاحة بورقيبة من الحكم مستندا في ذلك إلى تقرير طبي بعجزه عن أداء مهامه وفقاً لما نص عليه دستور 1959. وقد وعد بن علي أثناء توليه مهامه سنة 1987 الشعب التونسي بمباشرة مرحلة التغيير والإصلاح والتجديد في إطار مشروعه "للعهد الجديد" عن طريق: إقامة دولة القانون، محاربة الفساد وفتح المجال أمام الحريات العامة... لكن هذه الوعود كلها بقيت دون تجسيد فعلي لها حيث شهدت الساحة السياسية في تونس تراجعاً في مؤشرات الانفتاح والديمقراطية لصالح انتشار الفساد والتهميش حيث تم تعديل الدستور سنة 1998 وتم إزالة قيد عدد مرات الترشح لمنصب رئيس الجمهورية، كما ألغى تعديل سنة 2002 فترات تولي الحكم ورفعت سن الترشح للرؤساء من 70 إلى 75 سنة، وضمنت هذه التعديلات ميدانياً فوز مرشح حزب التجمع الدستوري الديمقراطي "بن علي" في الانتخابات الرئاسية منذ 1989 إلى غاية انتخابات 2009 بنسبة فاقت 90 بالمائة⁽³²⁾. كل هذه الظروف دفعت بالشباب التونسي للانتفاض والمطالبة بإسقاط النظام في جانفي 2011 وأدت في النهاية إلى إنهاء حكم بن علي، وتولي فؤاد مبرّع الرئاسة المؤقتة للبلاد، كما صادق المجلس التأسيسي في تونس يوم الأحد 26 يناير 2014 على الدستور الجديد للبلاد حيث صوتت 200 من أعضاء المجلس التأسيسي لصالح نص الدستور الجديد، مقابل 12 عضواً معترضين، و4 أعضاء ممتنعين، ويضم الدستور مائة وتسعة وأربعين فصلاً موزعة على عشرة أقسام ولعل أهم القضايا التي عالجها الدستور الجديد علاقة الدين بالدولة وضمان الحريات والحقوق الأساسية، مثل حرية المعتقد والضمير، استقلالية السلطة القضائية، الفصل بين السلطات⁽³³⁾.

أما في ليبيا فيعتبر وصول القذافي لسدة الحكم سنة 1969 على إثر انقلابه على الملك إدريس السنوسي الذي حكم ليبيا منذ 1951 تاريخ استقلالها عن الاستعمار الإيطالي، نقطة تحول في مسار تطور النظام السياسي الليبي من خلال تبني ما أسماه القذافي آنذاك النظرية العالمية الثالثة كنظام حكم للجماهيرية الليبية بالاعتماد على الكتاب الأخضر

كدستور للدولة الليبية⁽³⁴⁾، كما أعلن عن حزمة من الإصلاحات السياسية سنة 1977 إلا أنها لم تسمح بالتداول السلمي على السلطة أو التعددية الحزبية التي اعتبرها من الخيانة العظمى للبلاد، فضلا عن اعتماده على ريع النفط في تسيير شؤون السياسة الخارجية التي ركزت على دعم الدول العربية وتحوله بعد ذلك إلى دعم الدول الإفريقية عسكريا وماديا، ومعنويا، وقد حاول القذافي القضاء على الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها ليبيا في فيفري 2011 منذ بدايتها إلا أن ذلك أدى إلى انتشارها لجميع المناطق الليبية ما استدعى تدخل الأمم المتحدة من خلال استصدار مجلس الأمن للقرار 1973 الذي حسم مسألة بقاء القذافي على سدة الحكم ولعب دورا محوريا في الإطاحة به من خلال التدخل العسكري وذلك بتفويض حلف الناتو،⁽³⁵⁾ كما شهدت المرحلة الانتقالية التي تلت إسقاط نظام العقيد القذافي صراعات كبيرة بين مختلف القوى السياسية منذ بدايتها على ضوء الإخفاقات التي ميزت عمل المجلس الوطني كما برزت تحديات أمنية عديدة من خلال انتشار الميليشيات المسلحة في ظل غياب دور حقيقي للمؤسسة العسكرية⁽³⁶⁾.

أما بالنسبة لموريطانيا التي تعرف مجتمعا قريبا وعشائريا يتشكل من فصائل وعرقيات متشتتة، فإن العملية السياسية تبقى معقدة، حيث شهدت موريتانيا تطورات سياسية متلاحقة من المرحلة الانتقالية نحو الاستقلال سنة 1959، ثم مرحلة المختار ولد دادا الذي جمع بين يديه كل السلطات بناء على دستور 1961 إلى مرحلة الانقلابات العسكرية التي أطاحت به سنة 1978، حيث استولى الضباط العسكريون على السلطة، إلا أن فترة حكمهم لم تعرف استقرارا كبيرا حتى مجيء معاوية ولد سيدي أحمد ولد الطابع إلى السلطة سنة 1992 الذي عمل على إصدار دستور جديد وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية في ظل التعددية الحزبية لكن الطابع العسكري للسلطة يظل الطابع الغالب عليها الأمر الذي يصعب الحديث عن إصلاحات سياسية فعالة.

خاتمة:

ما يمكن التأكيد عليه في الأخير أن عملية الانتقال نحو الديمقراطية وخيارات الانفتاح السياسي عن طريق الإصلاح لم تكن خيارا داخليا محضا بالنسبة للأنظمة المغاربية حيث تأثرت بشكل مباشر بطبيعة البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة - وإن كانت بدرجات متفاوتة - حيث كان مثل تراجع الفكر الاشتراكي الذي لا طالما كان المرجعية الفكرية للأنظمة المغاربية إلى جانب بروز قضايا واهتمامات دولية جديدة حول موضوع الديمقراطية والحكم الراشد ودعم عالمية حقوق الإنسان، خصوصا في ظل بروز ما يسمى بشرعية التدخل الدولية مباشرة عن طريق التدخلات العسكرية أو بطريقة غير مباشرة من خلال المساعدات المالية والمشروطة السياسية... كل هذه الحثيات مثلت دافعا قويا بالنسبة للسلطات الرسمية في الأنظمة المغاربية يجعلها أكثر قناعة بضرورة الإصلاح نحو الديمقراطية من خلال سلسلة من التعديلات الدستورية القانونية. كما شهدت الساحة السياسية المغاربية نهاية سنة 2010 ومطلع سنة 2011 انتفاضات شعبية ركزت على الخيار الديمقراطي والعدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد ولعل أهم أمر أكدته هذه الأحداث هو أن خيار الإصلاح يجب أن ينطلق من الداخل ويكرس المشاركة الشعبية في تحديد معالمة لا أن تكون خيارا مفروضا من الخارج مثلما كان سابقا.

التهميش:

- (1) سورة البقرة، الآية 22.
- (2) سورة القصص، الآية 19.
- (3) محمد العموش ابو انس، الفساد والاصلاح، متحصل عليه من الموقع:
<http://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/278246.html>
- (4) محمد تركي بني سلامة، "الإصلاح السياسي: دراسة نظرية" متاح على الرابط التالي:
<http://www.dahsha.com/old/viewarticle.php?id=3097>
- (5) نفس المرجع.
- (6) محمد الشرعة، "تطورات الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن وتدابيرها على موقعه ودوره"، من مؤلف: أحمد الشناق، جميل أبو بكر وآخرون، آفاق الإصلاح والديمقراطية في الاردن 2010، 2005، (الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006)، ص: 58.
- (7) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص 16، 18.
- (8) المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، "الإجماع الدولي: العناصر الأساسية للديمقراطية"، أكتوبر 2011. ص: 06. متاح على موقع المنظمة التالي:
<http://democracy-reporting.org/>
- (9) نفس المرجع، ص: 05.
- (10) حازم صباح حميد، مرجع سابق، ص: 89.
- (11) هشام لويشي، "التنمية السياسية بالوطن العربي، دراسة تحليلية وصفية للإختلالات البنوية والإصلاح السياسي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010)، ص 33.
- (12) المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، "الإجماع الدولي: العناصر الأساسية للديمقراطية"، مرجع سابق، ص: 15.
- (13) عمار جفال، "المفهوم الاشتراكي للإصلاح السياسي"، من مؤلف: كمال المنوفي، يوسف محمد الصواني، ندوة الديمقراطية و الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، (ليبيا: المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 2006)، ص: 181.
- (14) عليلي موني، "السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002/2001)، ص 11.
- (15) نفس المرجع، ص: 12.
- (16) عبد الخالق عبد الله، "النظام العالمي الحقائق والأرقام"، مجلة السياسة الدولية، 191، (1992)، ص ص 54-55.
- (17) عبد الغفار رشاد محمد، "رؤية المؤسسات الدولية للديمقراطية والإصلاح السياسي"، من مؤلف: كمال المنوفي، يوسف محمد الصواني، مرجع سابق. ص: 297.
- (18) صامويل هنتغتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، تر: عبد الوهاب علوب، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993. ص: 168.
- (19) مها سامي فؤاد المصري، " دور النظام السياسي العربي في إعاقة بناء مجتمع معرفة عربي " مذكرة ماجستير، (كلية دراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005)، ص 72.
- (20) صلاح سالم زرنوقة، أنماط انتقال السلطة في الوطن العربي: منذ الاستقلال وحتى بداية ربيع الثورات العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012. ص 159.
- * تشكل موريتانيا حاليا استثناء حيث لا يمكن تصنيفها ضمن النظم الملكية أو الجمهورية نظرا لطبيعة الحكم العسكري الذي يسيطر على البلاد.
- (21) يحيى الجمل، "أنظمة الحكم في الوطن العربي" من مؤلف: سعد الدين إبراهيم، علي الدين هلال وآخرون، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط: 03. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002. ص 362.
- (22) صلاح سالم زرنوقة، مرجع سابق. ص 17.
- (23) رائد فوزي احمدو، "الأحزاب السياسية في الوطن العربي وإشكالية العلاج" مجلة المستقبل العربي، عدد: 340، جويلية 2007. ص: 54.
- (24) نفس المرجع، ص 56.
- (25) ابتسام حاتم علوان، "واقع المجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة كلية الآداب، عدد: 98. 2011. ص 703.
- (26) نفس المرجع، ص 710.

(27) Freedom house ; freedom in the world 2015. P ;02. Available at;

https://freedomhouse.org/sites/default/files/01152015_FIW_2015_final.pdf

(28) أحمد الداسر، "التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي" متحصل عليه من موقع:

<Http://al-mostapha.info/data/arabic/depot3/gap.phpfile=006820.pdf>

(29) عبد الله الترابي، " تعديل الدستور في المغرب.. تطورات في سياق من الثورات" مبادرة الإصلاح العربي، نوفمبر 2011. ص: 03. متاح على الرابط التالي:

<http://www.arab-reform.net/ar>

(30) نفس المرجع، ص 09.

(31) عبد العزيز بوتفليقة " خطاب رئيس الجمهورية إلى الأمة" 15 أفريل 2011 . متوفر على الرابط التالي:

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/recherche/recherche.htm>

(32) العربي صديقي، "تونس : ثورة المواطنة"، سلسلة دراسات وأوراق بحثية ، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان 2011، ص 14.

(33) الجمهورية التونسية، " دستور الجمهورية التونسية 2014 "، المجلس الوطني التأسيسي، متاح على الرابط التالي:

<http://www.chambre-dep.tn/site/main/AR/docs/constition.pdf>

(34) معمر القذافي، الكتاب الأخضر: النظرية العالمية الثالثة ، (ليبيا : المركز العالمي لأبحاث ودراسات الكتاب الأخضر، 1975). ص 06.

(35) القرار 1973، مجلس الأمن، 17 مارس 2011:

http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/IMG/pdf/1973_ar.pdf

(36) لتحديات الأمانة في حقبة ما بعد القذافي"، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 115 حول الشرق الأوسط ، ديسمبر 2011 ، ص 18، متحصل عليه الموقع:

[http://www.crisisgroup.org/~media/Files/Mid20Challenges%20Qadhafi%20ARABIC.pdf](http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Mid20Challenges%20Qadhafi%20ARABIC.pdf)